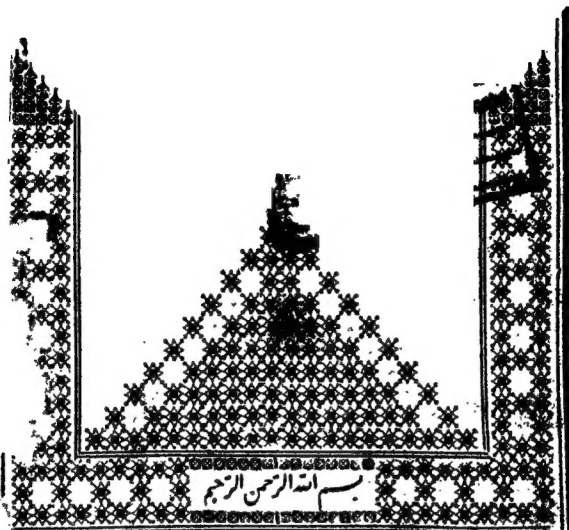




هذا شرح الامام المحقق والقدة المدقق العلامة  
شهاب الملة والدين أبي الفضل أحمد بن علي  
الشهير بابن حجر العسقلاني رحمه الله  
تعالى على متن نخبة الفكر  
في مصطلح أهل  
الانزله



(الحمد لله الذي لم يزل يطلعنا هديرا) حياتهم ما سمعنا بصيرا وأشهد أن لا إله  
إلا الله لا شريك له وأكبره تكبيرا (وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله إلى آل  
كله بشيرا ونذيرا وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد فإن التصانيف  
الاصطلاح أهل الحديث قد كثرت (لا تفتن في القديم والحديث فن أول من صنّف في  
القاضي أبو محمد الرازي في كتابه المحدث الفاضل لكنه لم يستوعب في الحاشية  
عبد الله النيسابوري لكنه لم يذب ولم يرتب وتلاه أبو نعيم الإسماعيلي في  
كتاب مستخرج وأبى أشياء للمنفق ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي  
في قوانين الرواية كتاب أسماء الكفاية وفي آدابها كتاب أسماء الجامع لا داعي  
والسامع وتل فن من فنون الحديث الا وقد صنّف فيه كتابا مفردا فكان كتابا لا  
أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كبر  
بعدم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي عياض

كتاب الطيغاسماء الإلماع وأبو حنبل المياحي خزائنهم مالا يسع الحديث جهله وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت (وبسط) ليتوفر عليها (واختصر) ليتيسر فهمها إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح عبد الرحمن الشهر زوري نزيل دمشق فجمع لما ولى تدرّس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور وفهذب فزونه وأملأه شيئا بعد شيء فلقد لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها ما توجب فوائد ما اجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلقد اعكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يحصى كم ناطم له ومختصر مستدرك عليه ومقتصر معارض لم يقتصر (فصا لي) بعض الاخوان أن تلخص له المهم من ذلك) فلخصه في أوراق لطيفة هيتهنا خبذة الفكر في مصطلح أهل الأثر على ترتيب ابتكره وسبيل انتهت به مع ما ضمه إليه من شوارد الفرائد وزوائد الفوائد فرغب إلى ثانيا أن أضع عليها شرحا على رموزها ويغض كنوزها ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك (فاجبتني السؤاله وجاء الاندراج في تلك المسالك) فبالغت في شرحها في الايضاح والتوجيه ونهت على خبايا زواياها لان صاحب النيك أدري بما فيه وظهر لي أن ابراده على صورة البسط أليق ودجها من توضيحها ثم فسلكت هذه الطريق القليلة السالك (فاقول) طالبا من الله التوفيق فيما هو (الخبر) عند علماء هذه الفن مرادف الحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشغل بالتوازع وما شا كلها الاخبار يولي ومن يشغل بالسنة النبوية الحديث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير عكس وعبر هنا الخبر ليكون أشمل فهو باعتبار وصوله اليها (اما أن يكون له طرق) أي أسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق وقيل في الكثرة يجمع على فعل بضمين وفي الآية على أفعلة والمراد بالطرق الاسانيد والاسناد حكاية طريق التي أتت تلك الكثرة أحد شروط التواتر اذا وردت (بلا) حصر (عدم عين) بل تكون العادة قد أحالت نواطها هم على الكذب وكذا وقع عندهم اتفاقا من غير تصدق فلامعني لتعيين العدد على الصحيح ومنهم من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثنى عشر وقيل في الاربعة وقيل في السبعين

وقيل غير ذلك ونسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فأد العلم وليس  
بلازم أن يطرد في غيره لإحتمال الاختصاص فإذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه أن  
يستوى الامر فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه والمراد بالاستواء أن  
لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لأن لا تزيد اذا زادت بما ملوكة من  
باب الاولى وأن يكون مستند انتهائه الامر المشاهد أو المجموع لا ما ثبت بقضية العقل  
الصرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة وهى عدد كثير أحوال العادة توافهاهم  
وتوافقهم على الكذب وروا ذلك عن مثاهم من الابتداء الى الانتهاء وكان مستند  
انتهائهم الحس وانضاف الى ذلك ان يعجب خبرهم افادة العلم لسماعه فهذا هو المتواتر  
وما تخلفت افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد  
يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزم حصول العلم وهو كذلك في الغالب  
لكن قد تخلف عن البعض لبعض ما منع وقد وضع هذا تعريف المتواتر وخلافه قد ير دبالا  
حصرا أيضا لكن مع فقد بعض الشروط (أو مع حصرا بما فوق الاثنين) أى بثلاثة  
فصاءد ما لم يجمع شروط التواتر (أو بهما) أى باثنين فقط (أو بواحد) فقط  
والمراد بقولنا ان يرد باثنين أن لا يرد باقل منها فان ورد با كثيرا في بعض المواضع من  
السند الواحد لا يضر اذا اقل في هذا العلم يقضى على الاكثر (فالاول المتواتر) وهو  
(المفيد للعلم اليقيني) فخرج النظرى على ما يأتى تقريره (بشروطه) التى تقدمت  
واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم  
الضرورى وهو الذى يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الا  
نظريا وليس بشئ لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعاى اذا نظر  
ترتيب أمور معلومة أو منظومة يتوصل بها الى علوم أو ظنون وليس فى العاى أهلية  
ذلك بل لو كان نظريا لما حصل لهم ولا حيز هذا التفرير الفرق بين العلم الضرورى والعلم  
النظري اذا الضرورى يفيد العلم بالاستدلال والنظري يفيد العلم لكن مع الاستدلال  
على الافادة وان الضرورى يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل الا لمن فيه أهلية النظر  
وانما أهم شروط المتواتر فى الاصل لانه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم  
الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث

صفات الرجال وصيغ الاداء المتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث  
 (قائده) ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده الآن  
 يدعى ذلك في حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وما دعى من العزة  
 ممنوع وكذا ما دعى غيره من العدم لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة  
 الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة أن يتواطوا على كذب أو  
 يحصل منهم اتفاقا ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجودا كثرة في  
 الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا بالمقطوع  
 عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعددا  
 تحيل العادة قواطعهم على الكذب الى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحته الى قائله  
 ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير (والثاني) وهو أول أقسام الاحاد ماله  
 طرق محصورة بأكثر من اثنين وهو (المشهور) عند المحققين سمي بذلك لوضوحه  
 (وهو المستفيض على رأي) جماعة من أئمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض  
 الماء بفيض فيضا ومنهم من غير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون  
 في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك ومنهم من غير على كيفية أخرى  
 وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حررنا وعلى ما اشتهر على  
 الاسنة في شمل ماله اسناد واحد فجماعته على ما لا يوجد له اسناد أصلا  
 (والثالث العزيز) وهو ان لا يرويه أفضل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك اما  
 لقلة وجوده واما لكونه عزى قوى بجمعيته من طريق أخرى (وليس شرط للصحيح  
 خلافا لمن رآه) وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة واليه يوثق كلام الحاكم أبي عبد الله  
 في علوم الحديث حيث قال الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بان يكون  
 له راويان ثم يتداوله أهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة وصرح القاضي  
 أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري وأجاب عما أورد عليه من  
 ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر  
 الاعلمة قال قلنا قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضرة الصحابة فلولا انهم  
 يعرفونه لانكروه كذا قال وتعبق بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا

سمعوهم من غير مو بأن هذا الوصل في عمر منع في تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن ابراهيم به  
عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين وقد  
وردت لهم متابعات لا تعتبر الضعفاء وكذا الانسليم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه  
قال ابن رشيده ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري أول حديث  
مذكور فيه وادعى ابن حبان نقض دعواه فقال ان روايه اثنسبن عن اثنسبن الى أن  
ينتهي لا توجد أصلا قلت ان أروايه اثنسبن قطعاً عن اثنسبن فقط لا توجد أصلاً فيمكن  
أن يسلم وأما صورة العزيز التي حررها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنسبن عن  
أقل من اثنسبن مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس والبخاري من حديث أبي  
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب  
اليه من والده ولده الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب  
ورواه عن قتادة شعبه وسعيد ورواه عن عبد العزيز ابن معيل بن علية وعبد الوارث  
ورواه عن كل جماعة (والرابع الغريب) وهو ما ينفر ذكر وائته شخص واحد  
في أي موضع وقع التفرد به من السند على ما سنقسم اليه الغريب المطلق والغريب  
النسبي (وكلاهما) أي الانقسام الاربعة المذكورة (سوى الأول) وهو المتواتر  
(أحاده) ويقال لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي  
الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر (وقتها) أي في الآحاد (المقبول) وهو ما يجب  
العمل به عند الجمهور (و) فيها (الردود) وهو الذي لم يرج صدق الخبر به (لتوقف  
الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواة الروايات الأولى) وهو المتواتر فكأنه مقبول  
لأفادته القطع بصدق خبره بخلاف غيره من أخبار الآحاد لكن انما واجب العمل  
بالمقبول منها لانها ما ان يوجد فيها أصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل أو أصل  
صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل أو لافا لا أول يغلب على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت  
صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح  
والثالث ان وجدت قرينة لطقة بأحد القسمين التحق والافتراق فيه واذا توقف  
عن العمل به صار كالمردود لاثبت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب  
القبول والله أعلم (وقد يقع فيها) أي في أخبار الآحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز

وغريب ( ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ) خلافاً لمن أبى ذلك والخلاف في  
 التحقيق اقلنى لان من جوّز اطلاق العلم قيده بكونه نظراً يابو هو الحاصل عن  
 الاستدلال ومن أبى الاطلاق خص لفظ العلم بالتواتر وما عداه عنده كله ظنى لكنه  
 لا يننى أن ما احتف بالقرائن أربع مما خلا عنها والخبر المحتف بالقرائن أنواع منها ما  
 أخرجه الشبان في صحيحهم مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتفت به قرائن منها جلالتهما  
 في هذا الشأن وتقدمهما في تميز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكاتبهما بالقبول  
 وهذا التلقى وحده أقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا أن  
 هذا يختص بما لم ينتقد أحد من الحفاظ بما في الكابين وبما يقع التجاذب بين مدلوليه  
 مما وقع في الكابين حيث لا ترجح لاستعماله أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير  
 ترجح لاحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فان قبل انما  
 اتفقوا على وجوب العمل به لاعلى صحته منعاه وسند المنع انهم متفقون على وجوب  
 العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشبان فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والاجماع  
 حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ومن صرح بافاده ما خرج به  
 الشبان العلم النظري الاستاذ ابو اسحق الاسفراينى ومن أئمة الحديث أبو عبد الله  
 الجيدى وأبو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون  
 أحاديثهما أصح الصحيح ومنها المشهور اذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف  
 الرواة والعلل ومن صرح بافادته العلم النظري الاستاذ أبو منصور البغدادي  
 والاستاذ أبو بكر بن فورق وغيرهما ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث  
 لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه غيره عن  
 الشافعى ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس فانه يفيد العلم عند سماعه بالاستدلال من  
 جهة جلالة روايته وان فهم من الصفات الاثقة الموجبة لقبول ما يقوم مقام العدد  
 الكثير من غيرهم ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس ان مالكا  
 مثلاً لو سافه بتجربته صادق فيه فاذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة  
 وبعد عما يخشى عليهم من السهو وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر  
 منها الا للعلم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطالع على العلل وكون غيره



لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفى حصول العلم  
 للمعتبر المذكور ويحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين  
 والثاني بما له مارق متعددة والثالث بما رواه الائمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث  
 واحد فلا يبعد حينئذ القاطع بصدقه والله اعلم (ثم الغريبة اما أن تكون في أصل السند)  
 أي في الموضع الذي يدور الاستناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه  
 الذي فيه الصحابي (أولاً) يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثباته كان يرويه  
 عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد (فالاول  
 الفرد المطلق) كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن  
 ابن عمر وقد تفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب اليمان تفرد به أبو صالح  
 عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح وقد يستمر التفرد في جميع  
 روايته أو أكثرهم وفي مسند البرار والمجمع الاوسط للطبراني أمثلة كثيرة لذلك  
 (والثاني الفرد النسبي) سمي نسباً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين  
 وان كان الحديث في نفسه مشهوراً (ويقل اطلاق الفردية عليه) لان الغريب  
 والفرد مترادفان لغتهما واصطلاحاً لان أهل الاصطلاح غابوا بينهما من حيث كثرة  
 الاستعمال وقتله فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه  
 على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم  
 الفـعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب  
 به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا فأكثر  
 المحيدين على التغاير لكنه عند اطلاق الاسم وأما عند استعمال الفعل المشتق  
 فيستعملون الارسال فقط فيقولون أرسله فلان سواء كان ذلك مرسل أم منقطعاً  
 ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواضع استعمالهم على كثير من المحيدين أنهم  
 لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حررناه ونقل من به على النكته في  
 ذلك والله أعلم (ونحوه الاحاد ينقل عدل تام الضبط متصل السند غير معال ولا شاذ  
 هو الصحيح لذاته) وهذا أول تقسيم المقبول الى أربعة أنواع لانه اما أن يشتمل  
 من صفات القبول على أعلاها أو لا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك

البصير ككثرة الطارق فهو الصحيح أيضا لكن لا لذاته وحب لا جبران فهو الحسن  
 لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضا لكن لا لذاته  
 وقدم الكلام على الصحيح لذاته اعلم رتبة والمراد بالعدل من له ملكة تفعله على ملازمة  
 التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة  
 والضبط ضبط صدره وأن يشهد ما سمع به بحيث يتمكن من استحضار معنى شاء وضبط  
 كتاب وهو صيغته له منذ سمع فيه وصححه الى أن يؤدي منه وقيد بالتمام اشارة الى الرتبة  
 العليا في ذلك والمتصل ما سلم استاده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك  
 المروي من شيخه والسند تقدم تعريفه والمعلل لغه ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية  
 قاذية والشاذ لغة المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه وله تفسير  
 آخر سباني (تنبيه) قوله وخبر الاتحاد كالجنس وباقى قيوده كالفصل وقوله بنقل عدل  
 احتراز عما ينقله غير العدل وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بان  
 ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحابا مخرج خارج عنه كما  
 تقدم (وتفاوت رتبة) أى الصحيح بـ (سبب تفاوت هذه الاوصاف) لا يقتضية للصحيح  
 في القوة فانهم لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذى عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها  
 درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك فما يكون رواته في  
 الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما  
 دونه فن الرتبة العليا في ذلك ما أطلق عليه بعض الاثمنة أصح الاسانيد كالزهرى عن  
 سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وكحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلمي عن علي  
 وكابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودونهم في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله  
 ابن أبي بردة عن جده عن أبيه أبي موسى وكحمد بن سلمة عن ثابت عن أنس ودونهم في  
 الرتبة كسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وكالعلابن عبد الرحمن عن أبيه  
 عن أبي هريرة فان الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط الا ان للمرتبة الاولى من  
 الصفات المراجعة ما يقتضى تقديم روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط  
 ما يقتضى تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من يعد ما ينفرده حسنا كحمد  
 ابن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعروة بن شعيب عن أبيه عن جده وقس على هذه

المراتب ما يشبهها المرتبة الاولى هي التي أطلق عليها بعض الائمة انما اصح الاسانيد  
والمعتقد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها نعم يستفاد من مجموع ما أطلق الائمة عليه  
ذلك أن حجته على ما لم يطلقوه و يلحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخرجه  
بالنسبة الى ما انفرد به أحدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به مسلم لاتفاق  
العلماء بعدهما على تاني كتابهما بالقبول واختلاف بعضهم في أيهما أرجح فافترقا  
عليه أرجح من هذه الحشية مما لم يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في  
الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري انه قال  
ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري لانه  
انما اتفق وجود كتاب أصح من كتاب مسلم اذا لم ينق انما هو ما يقتضيه صيغة أفضل من  
زيادة صحة في كتاب شاركه كتاب مسلم في الصحة ممتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة  
وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما  
يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب ولم يفتح أحد منهم بان ذلك  
راجع الى الاصحوة ولو أقصوا لردده عليهم شاهد الوجود فالصفات التي تدور عليها  
الصحة في كتاب البخاري أهم منها في كتاب مسلم وأشد وشروطها أقوى واسد  
أما رجحانه من حيث الاتصال فلا شتر لانه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاع من روى  
عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وألزم البخاري بأنه يحتاج الى أن لا يقبل  
الضعفة أصلا وما ألزمه ليس يلزم لان الراوي اذا ثبت له القاء مرة لا يجزى في  
روايته احتمال أن لا يكون سمع منه لانه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا والمسئلة  
مفروضة في غير المنطق وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين  
تسلكهم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من الرجال الذين تسلكهم فيهم من رجال البخاري  
مع أن البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم  
ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ  
والاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم هذا  
مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان أجمل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة  
الحديث منه وان مسلما تليذ من تخرجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال

الدارقطني لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء (ومن ثم) أي من هذه الحبيشة وهي  
 أرجحية شرط البخاري على غيره (قدم صحيح البخاري) على غير من الكتب المصنفة في  
 الحديث (ثم) صحيح (مسلم) لمشاركته البخاري في اتفاق العلماء على تلقى كتابه بالقبول  
 أيضا سوى ما علل (ثم) يقدم في الأرجحية من حيث الأصحية ما وافقه (شرطهما) لأن  
 المراد به روايتهما مع باقي شروط الصحيح وروايتهما قد حصل الاتفاق على القول  
 بتعديلهما بطريق الزوم فهم مقدمون على غيرهم في روايتهم وهذا أصل لا يخرج  
 عنه الا بدليل فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله وان  
 كان على شرط أحدهما تقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبع الأصل  
 كل منهما مخرج لنا من هذا ستة أقسام تتفاوت درجاتها في الصحة ثم قسم سابع وهو  
 ما ليس على شرطيهما اجتماعا وانفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحبيشة  
 المذكورة أملا ورجحان على ما فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح فانه يقدم على  
 ما فوقه اذا قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا ككلو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو  
 مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حقه فريضة صار بها في يد العلم فانه يقدم على  
 الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان فردا مطلقا وكلو كان الحديث الذي لم يخرج به  
 من ترجمة وصفت بكونها أصح الاسانيد كالك من نافع عن ابن عمر فانه يقدم على  
 ما انفرد به أحدهما مثلا لاسيما اذا كان في اسناده من فيه مقال (فان حذف الضبط)  
 أي قل يقال حذف القوم خفوا قلوا والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حدد الصحيح  
 (ف) هو (الحسن لذاته) لاشئ خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو  
 حديث المستور اذا تعددت طرقه وخرج باشتراط باقي الاوصاف الضعيف وهذا  
 القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتياج به وان كان دونه ومثابه في انقسامه  
 الى مراتب بعضها فوق بعض (وبكثرة الطارق بصحيح) وانما يحكم به بالصحة عند تعدد  
 الطرق لان للصورة الجموعه قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي  
 الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لذاته لو تفردا اذا تعددوه هذا  
 حيث ينفرد الوصف (فان جمعا) أي الصحيح والحسن في وصف واحد كقول الترمذي  
 وغيره حديث حسن صحيح (فالتردد) الحاصل من الجتهد (في الناقل) هل اجتمعت فيه

شروط الصحة أو قصر عنها وهذا (حيث) يحصل منه (التفرد) بتلك الرواية وعرف  
 بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح في الجمع  
 بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه وحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال  
 ناقله انتضى لا يجهل أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم  
 صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لان حقه أن يقول  
 حسن أو صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا فيقال فيه حسن  
 صحيح دون ما قبل فيه صحيح لان الجزم أقوى من التردد وهذا من حيث التفرد (والا)  
 اذ لم يحصل التفرد (في) إطلاق الوصفين معا على الحديث يكون (باعتبار اسنادين)  
 أحدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فيقال فيه حسن صحيح فوق ما قبل فيه صحيح  
 فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق أقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن  
 أن يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لان عرفه الامن  
 هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرفه بنوع خاص منه وقع  
 في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث  
 حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن  
 غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتعرفه انما وقع على  
 الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في آخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن  
 فانما أردنا به حسن استاده عندنا ذلك حديث يروى لا يكون روايه منهم بالكذب و يروى  
 من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن نعرف بهذا انه انما  
 عرف الذي يقول فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو  
 حسن صحيح غريب فلم يرجع على تعريفه كالم يرجع على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط  
 أو غريب فقط وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن واقتصر على تعريف  
 ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما المقوض وما لا نه اصطلاح جديد وذلك بقوله  
 عندنا ولم ينسبه الى أهل الحديث كما فعل الخطابي وجه هذا التقرير ينسفع كثير من  
 الارادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها فله الحمد على ما ألهم وعلم  
 (وزيادة رواهما) أي الصحيح والحسن (مقبولة مالم تقع مناقية ل) رواية (من هو)

أوثق) ممن لم يذ كر تلك الزيادة لان الزيادة اما أن تكون لاتنافي بينها وبين رواية من  
لم يذ كرها فلهذه تقبل مطلقا لانهم في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا  
يرويه عن شيخه غيره واما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى  
فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح واشتهر عن جمع  
من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يتأني ذلك على طريق الحديثين  
الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذا ثم يفسرون الشذوذ بزيادة اللغة الثقة من هو  
أوثق منه والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد  
الحديث الصحيح وكذا الحسن والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن  
مهدى ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي  
زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة  
وغيرها ولا يعرف عن أحد منهم اطلاق قبول الزيادة وأعجب من ذلك اطلاق كثير من  
الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع أن نص الشافعي يدل على غير ذلك فإنه قال في  
أثناء كلامه على ما يعبر به حال الراوي في الضبط ما نصه ويكون اذا شارك أحد من  
الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة ما خرج  
حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرد ذلك بحديثه اه كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد  
حديثه أزيد أضرد ذلك بحديثه فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا  
وانما تقبل من الحفاظ فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث  
من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته لانه يدل  
على تحريه وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده  
مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بصاحبها والله أعلم ( فان خواف بالرجح ) متملذ يضبط  
أو كثر عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيح ان ( الشاذ ) يقال له ( المحفوظ ومقابلته )  
وهو المرجوح يقال له ( الشاذ ) مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من  
طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهم ان  
رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو أعتقه  
الحديث وتابع ابن عينة على وصلة ابن جرير وغيره وخالفهم جابر بن زيد وفرواه عن

عمر بن دينار عن عوجبة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم المفوظ حديث ابن عيينة  
 اهـ فحمد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع أبو حاتم رواية من هم أكثر  
 عددا منه وعرف من هذا التقرير أن الشاذ راواه المقبول مخالفين هو أولى منه  
 وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح (و) أن وقعت الخائفة (مع  
 الضعف فالراجح) يقال له (المعروف ومقابل له) يقال له (المنكر) مثاله ما رواه ابن أبي  
 حاتم عن طريق حبيب بن حبيب وهو أن حجرة بن حبيب الزيات المقرئ عن أبي  
 اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أقام  
 الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكر لأن غيره  
 من الثقات رواه عن أبي اسحق وقوة وهو المعروف وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر  
 هو ما يخصه من وجهان بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفات فإما أن الشاذ راويه  
 ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله أعلم (و) ما تقدم  
 ذكره من (الفرد النسبي) أن وجد به ظن كونه فردا قد (واقفه غيره فهو التابع) بكسر  
 الموحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت لراوى نفسه فهي التامة وإن حصلت لشخصه  
 فمن قوة فهي القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة أى التامة ما رواه الشافعى  
 في الام من مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم  
 فأكملوا العدة ثلاثين فهذا الحديث في اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك  
 فعدوه في غرائبهم لأن أصحاب مالك روه عنه في هذا الاستناد باقيا فان غم عليكم فافدروا  
 له لكن وجدنا الشافعى متابعيا له وهو عبد الله بن سلمة القعنبي كذلك أخرجه البخارى عنه  
 عن مالك وهذه متابعة تامة ووجدناه أيضا متابعيا قاصرا في صحيح ابن خزيمة عن رواية  
 عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فكم لو اثنان وفي  
 صحيح مسلم من رواية عيسى بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فافدروا ثلاثين ولا  
 اقتصر في هذه المتابعة سواء كانت تامة أم قاصرة على اللفظ بل لوجهات بالمعنى كفى لكنها  
 مختصة بكونهم امرؤا رواية ذلك الصحابي (وان وجدتمني) بروى من حديث صحابي آخر  
 (يشبهه) في اللفظ والمعنى أدنى المعنى فقط (فهو الشاهد) ومثاله في الحديث الذي

فهو ما مرناه من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ وأما بالمعنى  
 فهو ما مرناه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة باللفظان غنى عليكم ما كلوا  
 عدة شعبان ثلاثين ونحو قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك  
 الصحابي أم لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس  
 والامريه سهل (و) اعلم أن (تتبع الطرق) من الجوامع والمسانيد والاجزاء  
 (لأنك) الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا (هو الاعتبار) وقول ابن  
 الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهى أن الاعتبار قسم لهما وليس  
 كذلك بل هو هيئة التوصل إليهما وجميع ما تقدم من أقسام المقبول تحصل فائدة  
 تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة والله أعلم (ثم المقبول) ينقسم أيضا إلى معمول به  
 وغير معمول به لانه (ان سلم من المعارضة) أي لم يأت خبر يضاده (فهو المحكم)  
 وأمثاته كثيرة (وان عورض) فلا يخالو اما أن يكون معارضة مقبولة أم لا يكون  
 مردودا فالثاني لا أثر له لان القوى لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة  
 (بجمله) فلا يخالو اما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف أولا (فإن أمكن الجمع  
 فهو) النوع المسمى (بمخالف الحديث) ومثله ابن الصلاح بحديث لا عدوى  
 ولا طيرة مع حديث فتر من المجذوم فرارك من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما  
 التعارض ووجه الجمع بينهما أن هذه الامراض لا تعدى بطبعها لكن الله سبحانه  
 وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لعدائه مرضه ثم قد يخالف ذلك عن سببه  
 كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعال غيره والاولى في الجمع بينهما  
 أن يقال ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى باق على عمومه وقد صح قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا يعدى شيء شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم لمن عارضه بيان البعير الاجرب يكون في  
 الابل الصبيحة فيخالطها فتجرب حيث ردعاياه بقوله فمن أعدى الاول يعني ان الله  
 سبحانه وتعالى ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول وأما الامر بالفرار من المجذوم  
 ففي باب سدد الذرائع التلاي ينفق الشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى  
 ابتداء لا بالعدوى المنفية فيفان أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في



الحرج فأمر بتجنيبه حسبما للمادة والله أعلم وقد صنف في هذا النوع الشافعي كتاب  
 اختلاف الحديث لكن لم يقصد استيعابه وقد صنف فيه بعده ابن قتيبة والطحاوي  
 وغيرهم وإن لم يمكن الجمع فلا يتخلو أمان أن يعرف التاريخ (أو) لافان عرفو (ثبت  
 المتأخر) به أو بأصح منه (فهو الناسخ والآخرونسوخ) والنسخ رفع تعاق حكم  
 شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ ماذل على الرفع المذكور وتسميته ناسخا مجاز  
 لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ بأمر وأصرحهما ما ورد في النص  
 كحديث يبريد في صحيح مسلم كنت نبيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكر  
 الآخرة ومنها ما يحزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر كان آخر الأمرين من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار أخرجه أصحاب السنن ومنها ما يعرف  
 بالتاريخ وهو كثير وأيسر منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارض المتقدم عنه  
 لاحتمال أن يكون سمع من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله لكن  
 أن وقع التصريح بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم فيجبه أن يكون ناسخا بشرط  
 أن يكون لم يفعله عن النبي صلى الله عليه وسلم شيأ قبل اسلامه وأما الإجماع فليس  
 بناسخ بل يدل على ذلك \* وإن لم يعرف التاريخ فلا يتخلو أمان أن يرجع أحدهما  
 على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالثبوت أو بالاسناد أو لافان أمكن الترجيح  
 تعين المصير اليه (والا) فلا صار ما طهره الثعارض واقعا على هذا الترتيب الجمع أن  
 أمكن فاعتبار النسخ والنسوخ (والترجيح) أن تعين (ثم التوقف) عن العمل بأحد  
 الحديثين والتعير بالتوقف أولى من التعير بالتساقط لأن خفاء ترجيح أحدهما على  
 الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي  
 عليه والله أعلم (ثم الردود) وموجب الرد (أما أن يكون اسقاطا) من اسناد (أو طعن)  
 في رواه على اختلاف وجوه الطعن أهم من أن يكون لأمير جمع إلى ديانة الراوي  
 أو إلى ضيقه (فالسقطا) أما أن يكون من مبادئ السند من) نصرف (مصنف أو من  
 آخره) أي الاسناد (بعد التابعي أو غير ذلك فالأول المعاق) سواء كان الساقط واحدا  
 أم أكثر وبينه وبين المعضل لا يأتي ذلك كره عموم وخصوص من وجهه فمن حيث  
 تعريف المعضل بأنه سقطا منه إثبات فساد ما يجتمع مع بعض ضرر المعاق ومن حيث

تعميد المعلق بأنه من تصرف مصنف من مبادئ السند فيترق منه اذ هو أهم من ذلك  
ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومنها ان يحذف الاصحابي أو الاصحابي والتابعي معا وهما ان يحذف من حديثه  
ويضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيئاً لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى  
تعليقاً أو لا والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنص أو الاستقراء ان فاعل ذلك  
مدلس قضى به والا فتعاقب وانما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف  
وقد يحكم بجهته ان عرف بان يحكيه مسمى من وجه آخر فان جيع من أحذفه  
ثقات جاءت مسألة التعديل على الابهام والجهور لا يقبل حتى يسمى له كنه قال ابن  
الصلاح هنا ان وقع الحذف في كتاب الترمذي صحته كالإجماع في ما أتى فيه بالجزم  
دل على انه ثبت استاده عند ما حذف لغرض من الأغراض وما أتى فيه بغير الجزم  
ففيه يقال وقد أوجعت أمثلة ذلك في النكت على ابن الصلاح (والثاني) وهو ما سقط  
من آخره من بعد التابعي هو (المرسل) وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيراً أو  
صغيراً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فعل كذا أو فعل كذا أو نحو  
ذلك وانما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لانه يحتمل أن يكون صحابياً  
ويحتمل أن يكون تابعياً وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً ويحتمل أن يكون ثقة  
وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر وعلى  
الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد أمماً بالتجوير العقل فالى ما لا نهاية له وأما  
بالاستقراء فالى ستة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض  
فان عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين الى التوقف  
لبقاء الاحتمال وهو أحد قول أحد وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل  
مطلقاً وقال الشافعي رضي الله عنه يقبل ان اعتضد بجميعهم من وجه آخر يبين الطريق  
الاولى مسنداً كان أو مرسل لا يرجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل  
أبو بكر الرازي من الخفية وأبو الوليد الباجي من المالكية أن الراوي اذا كان يرسل  
عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقاً (و) القسم (الثالث) من أقسام السقط  
من الاستناد (ان كان باثنين فصاعداً مع التوالي فهو المعضل والا) فان كان السقط

بائنين غير متواليين في موضعين مثلا (د) هو (المنقطع) وكذا ان سقط واحد فقط أو  
أكثر من اثنين لكنه بشرط عدم التوالى (ث) ان السقط من الاسناد (قد يكون  
واضحاً) يحصل الاشتراك في معرفته ككون الراوى مثلاً معاصر من روى عنه (أو)  
يكون (خفياً) فلا يدركه الا الاثمة الخذاق المطلعون على طرق الحسب وعلل  
الاسانيد (فالأول) وهو الواضح (يدرك بعدم التلاقى) بين الراوى وشيخه بكونه  
لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمعا وإستلزامه إجازة ولا وجادة (ومن ثم  
احتج الى التاريخ) لتضمنه تحرير مواليد الرواة وفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم  
وقد اقتضت اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم (و)  
القسم (الثاني) وهو الخفي (المدلس) بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوى لم يسم  
من حدثه وأوهم سماعه الحديث ممن لم يحدثه به واشتقاقه من المدلس بالتحريك وهو  
اختلاط الظلام بالنور سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء (ويرد) المدلس (بصيغة)  
من صيغ الاداء تحتل وقوع (التي) بين المدلس ومن أسند عنه (كعن و) كذا  
(قال) ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذاباً وحكم من ثبت عنه التدليس  
اذا كان عدلاً أن لا يقبل منه الا ما صرح فيه بالتحديث على الاصح (وكذا المرسل  
الخفي) اذا صدر (من معاصر لم يبق) من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين  
المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكرناه وهو أن التدليس يختص  
بمن روى عن عرف لقاءه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي  
ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو يغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في  
تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على أن اعتبار الخفي في التدليس دون  
المعاصرة وحدها لا بد منه لطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضمين كابي  
عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسل  
لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس لسكانه ولا عمد لسين  
لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ومن قال  
باشترط اللقاء في التدليس الامام الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في  
الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملافة بانخاره عن نفسه بذلك أو يجزم

أمام مطلع ولا يكفي أن يقع في بعض الطرف فز يادفرا ويذهب الاحتمال أن يكون من  
 المزيد ولا يحكم في هذا الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال والانتقطاع وقد  
 صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل لمهم المراسيل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد  
 وانتهت هنا أقسام حكم الساقط من الاسناد (ثم الطعن) يكون بعشرة أشياء بعضها  
 أشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط ولم يحصل  
 الاعتناء بغير أحد القسمين من الآخر لصحفة اقتضت ذلك وهي ترتبها على الأشد  
 فلا شد في موجب الرد على سبيل التدلي لان الطعن (أما أن يكون لكذب الراوي) في  
 الحديث النبوي بان يروى عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله متعمداً لذلك (أو تهمة  
 بذلك) بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفاً لقواعد المعلومة وكذا  
 من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظاهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي وهذا  
 دون الأول (أو غش غلطه) أي كثرته (أو غفلته) عن الالتفات (أو فسقه) أي  
 بالفعل والقول بما يبلغ الكفر وينسوه بين الأول عموم وانما أفرد الأول ليكون  
 القدح به أشد في هذا الفن وأما الفسق بالاعتقاد فسيأتي بيانه (أو وهمة) بان يروى  
 على سبيل التوهم (أو مخالفته) أي للثقات (أو جهالته) بان لا يعرف فيه تعديل  
 ولا يخرج معين (أو بدعته) وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا بما عده بل بنوع شبهة (أو سوء حفظه) وهي عبارة عن يكون ليس  
 غلطه أقل من أصابته (ذ) القسم (الأول) وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث  
 النبوي هو (الموضوع) والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق القان الغالب لا  
 بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملصقة قوية يميزون بها  
 ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاما وذهنه ثاقبا وفهمه قويا ومعرفة  
 بالقرائن الدالة على ذلك ممكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد  
 لكن لا يقطع بذلك لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الاقرار اه وفهم منه بعضهم انه  
 لا يعمل بذلك الاقرار أصلا وليس ذلك مراده وانما نفي القطع بذلك ولا يلزم من نفي  
 القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك ولولا ذلك لما ساع  
 قتل المقر بالقتل ولا رجم المعتز بالاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفاه ومن

القرائن التي يدرك بها الوضع نايباً عن حال الراوي كما وقع للمؤمن بن أجدانه ذكر  
بخصرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لا فيقال في الحال اسناده الى  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسن من أبي هريرة وكل وقع لفيث بن ابراهيم  
حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال اسناد الى النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في نضل أو خف أو حافر أو جناح فزاد في الحديث  
أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لاجل أنه يبيع الحمام ومنها ما يؤخذ من حال  
المروي كان يكون مناقضاً للنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي  
أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل ثم المروي تارة يخبره الواضع  
وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الاسرائيليات  
أو يأخذ حديثاً ضعيف الاسناد فيركبه اسناداً صحيحاً ليروج والحامل للواضع على  
الوضع اما عدم الدين كالزنادقة أو غلبة الجهل كبعض المتعبددين أو فرط العصبية  
كبعض المقلدين أو اتباع هوى بعض الرؤساء أو الاغراب لقصد الاشتار وكل ذلك  
حرام باجماع من يعتد به الآن بعض الكرامية وبعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع  
في الترفيب والترهيب وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لان الترفيب والترهيب من  
جلة الاحكام الشرعية واتفقوا على أن تعدد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم  
من الكبائر وبالغ أبو محمد الجويني فكفر من تعدد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم واتفقوا على تحريم رواية الموضوع الامقر ونايبيانه لقوله صلى الله عليه وسلم  
من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين أخرجه مسلم (و) القسم  
(الثاني) من أقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو (المترك)  
والثالث المنكر على رأي من لا يشترط في المنكرية المخالفة (وكذا الرابع  
والخامس) فمن غش غلطه أو كثرت غفلاته أو ظهر فسقه فحديثه منكر (ثم الوهم)  
وهو القسم السادس وانما أقصاه بطول الفصل (أن اطالع عليه) أي على الوهم  
(بالقرائن) الدالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع أو ادخال حديث في  
حديث أو نحو ذلك من الاشياء القادحة يحصل معرفتها بكرة التبع (وجمع  
الطريقة) هذا هو (المطل) وهو من أغض أنواع علوم الحديث وأدتها ولا يقوم

به الامن رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكية  
 قوية بالاسانيد والمتون ولهذا لم يشككهم فيه الا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن  
 الحسين وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن أبي شيبة وأبي حاتم وأبي ذرعة  
 والدارقطني وقد تقرر عبارة المعلل عن اقامة الحجة على دعواه كالمسير في نقد الدينار  
 والدرهم (ثم الخاتمة) وهي القسم السابع (ان كانت) واقعة (ب) سبب (تغير  
 السياق) أي سياق الاسناد (ذ) الواقع فيه ذلك التفسير هو (مدرج الاسناد) وهو  
 أقسام الأول ان يروي جماعة الحديث باسناد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على  
 اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف الثاني أن يكون المتن عند راو الا  
 طرفا منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه راو عنه تاما بالاسناد الاول ومنه أن يسمع  
 الحديث من شيخه الا طرفا منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه عنه راو تاما بحذف  
 الوسطة الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويهما  
 راو عنه مقتصر على أحد الاسنادين أو يروي أحدا الحديثين باسناده الخاص به لكن  
 يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الاول الرابع أن يسوق الراوي الاسناد فيعرض  
 له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن  
 ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه أقسام مدرج الاسناد وأما مدرج المتن فهو أن  
 يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في أوله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو  
 الاكثر لانه يقع بعفاف جملة على جملة (أو بدج موقوف) من كلام الصحابة أو من  
 بعدهم (بمرفوع) من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل (ذ) هذا هو  
 (مدرج المتن) ويدرك الادراج نورود رواية مفصلة لقدر المدرج مما أدرج  
 فيه أو بالتنبص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطالعين أو باستحالة كون  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا وخلصته  
 وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر والله الحمد (أو) ان كانت الخاتمة بتقديم  
 وثانيه (أي في الأسماء كمرتين أو أكثر) وكعب بن مرة لان اسم أحدهما اسم أبي  
 الآخر (ذ) هذا هو (المقلوب) والخطيب فيه كتاب واقع الارتياب وقد يقع القلب  
 في المتن أيضا كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظاهم الله تحت ظل عرشه

ظية ورجل تصدق بصدقة أخذها حتى لا تعلم عينه ما تنفق شماله فهذا مما انقلب  
على أحد الروايات وهو حتى لا تعلم شماله ما تنفق عينه كلفى الصبيح (أو) ان كانت  
المخالفة (زيادتها) في أثناء الاسناد ومن لم يزد لها أتقن ممن زادها (ذ) وهذا هو  
(الزيد في متصل الاسانيد) وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة والا  
فتى كان معناه مثلاً ترجح الزيادة (أو) كانت المخالفة (بإبداله) أى الراوى (ولا  
مرجح) لأحدى الروايتين على الأخرى (ذ) وهذا هو (المضطرب) وهو يقع في الاسناد  
غالباً وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى  
الاختلاف في المتن دون الاسناد (وقد يقع الابدال عمداً) لمن يراد اختبار حفظه  
(امتحاناً) من فاعله كيقع البخارى والعقيلي وغيرهما وشرطه أن لا يستمر عليه بل  
ينتهى بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمداً للمصلحة بل للاغراب مثلاً فهو من أقسام  
الموضوع ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب أو الماعل (أو) ان كانت المخالفة (بتغيير)  
حرف أو (حروف مع بقاء) صورة الخطأ في (السياق) فان كان ذلك بالنسبة الى النقطة  
(فالمصنف) ان كان بالنسبة الى الشكل (فالمحرف) ومعرفة هذا النوع مهمة وقد  
صنف فيه العسكري والدارقطني وغيرهما وأكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الاسماء  
التي في الاسانيد (ولا يجوز تعدد تغيير) صورة (المتن) مطلقاً ولا الاختصار منه  
(بالنقص) لا ببدال اللفظ المرادف باللفظ (المرادف) له (الالعام) بدلولات الالفاظ  
و (بما يحيل المعاني) على الصحيح في المسئلتين أما اختصار الحديث فلا كثرون  
على جواز بشرط أن يكون الذي يختصر عالماً بالان العالم لا ينقص من الحديث الا  
ما لا يتعلق به بما يبقيه منه بحيث لا يتخلف الدلالة ولا يحتل البيان حتى يكون المذكور  
والمحذوف بمنزلة خبرين أو يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد ينقص  
ما له تعاقب كترك الاستثناء أو الرواية باللعنى فالخلاف فيها شهير والاكثر على الجواز  
أيضاً ومن أقوى جموعهم الإجماع على جواز شرح الشريعة بالعجم بلسانهم للعارف به  
فاذا جاز الابدال بلغة أخرى فجوازها باللغة العربية أولى وقيل انما يجوز في المفردات دون  
المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليمكن من التصرف فيه وقيل انما يجوز لمن  
كان يحفظ الحديث قسماً لفظه وبقى معناه مرتسماً في ذهنه فله أن يرويه بالعنى لمصلحة

تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظه وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز  
وعدمه ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بالفاظ معدون التصرف فيه قال القاضي  
عباس ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كإلحاق  
لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق (فان خفي المعنى) بان كان اللفظ  
مستعملا بقله (احتج الى) الكتب المصنفة في (شرح الغريب) كتاب أبي عبيد  
القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف  
وأجمع منه كتاب أبي عبيد الهروي وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى المديني فكتب  
عليه واستدرك ولز تخشى كتاب اسمه الغايب حسن الترتيب ثم جع الجميع ابن  
الانير في النهاية وكتبه أسهل الكتب تناولا مع اعواز قليل فيه وان كان اللفظ  
مستعملا بكثرة لكن في مدلوله دقة احتج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار  
(وبيان المشكل) منها وقد كثر الاغتم من التصانيف في ذلك كالطحاوي والخطابي  
وابن عبيد البر وغيرهم (ثم الجهالة) بالراوى وهى السبب الثامن في الطعن  
(وسببها) أمران أحدهما (أن الراوى قد تنكر نعونه) من اسم أو كنية أو لقب أو  
صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشئ منها (فيذكر بغير ماشتهر به لغرض) من  
الاغراض فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله (وصنفوا فيه) أى في هذا النوع  
(الموضح) لأوهام الجميع والتفريق أجاد فيه الخطيب وسبقه اليه عبد الغني بن سعيد  
المصري وهو الأزدي ثم الصوري ومن أمثله محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة  
بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن السائب وكناه بعضهم أبا  
النضر وبعضهم أبا سعيد وبعضهم أبا هشام فصار يظن انه جماعة وهو واحد ومن  
لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك (و) الامر الثاني ان الراوى (قد  
يكون مقالا) من الحديث (فلا يكثر الاخذ عنه) قد (صنفوا فيه الوجدان) وهو  
من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي فمن جمعه مسلم والحسن بن عفيان وغيرهما (أولا  
يسمى) الراوى (اختصارا) من الراوى عنه كقوله أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو  
بعضهم أو ابن فلان ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى مسمى  
فيها (و) صنفوا فيه (المبهمان ولا يقبل) حديث (المبهم) مالم يسم لان شرط



قبول الخبر عدالة راويه ومن أجهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته وكذا لا يقبل خبرهم (ولو أجهم بلفظ التعديل) كان يقول الراوى عنه أخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة عند مجرح واحد غير موثوق وهذا (على الاصح) في المسئلة ولهذه المكنة لم يقبل المرسل ولو أرسله العدل جازم به لهذا الاحتمال بعينه وقبل يقبل تمسكاً بالظاهر اذا الجرح على خلاف الاصل وقبل ان كان القائل عالماً بأخراً ذلك في حق من يوافق في مذهب وهذا ليس من مباحث علوم الحديث والله الموفق (فان سمي) الراوى (وانفرد) راو (واحد) بالرواية (عنه) هو (بجهول العين) كلهم الا أن يوثقه غيره من ينفرد عنه على الاصح وكذا من ينفرد عنه اذا كان متأهلاً لذلك (أو) ان روى عنه اثنان فصاعد لم يوثق (هو) (بجهول الحال وهو المستور) وقبل روايته جماعة بغير قيد وردها للجهور والتحقيق ان رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا يقبل لها بل يقال هي موقوفة الى استبانة حاله كبحرهم امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بغير مفسر (ثم البدعة) وهي السبب التاسع من اسباب الطعن في الراوى وهي (اما) أن تكون (بكفر) كان يعتقد ما يسيء لزم الكفر (أو فسق فالاول لا يقبل صاحبها للجهور) وقبل يقبل مطلقاً وقبل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة قتالته قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعته لان كل طائفة تدعى ان مخالفتها مبتدعة وقد بالغ في كفر مخالفتها فلو أخذ ذلك على الاطلاق لاسـتـلزم تكفير جميع الطوائف فالعند ان الذي تردد وايشمن أنكر أمر امت واترأ من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضابطاً لما يرويه مع ورعه وثقه واه فلا مانع من قبوله (والثاني) وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً وقد اختلف أيضاً في قبوله ورده فقبل برده مطلقاً وهو بعدواً أكثر ما علل به أن في الرواية عنه ترويحاً لأمرة وتوثيقاً بذكره وعلى هذا ينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع وقبل يقبل مطلقاً الا ان اعتقد حل الكذب كالتقدم وقبل (يقبل من لم يكن داعية الى بدعته) لان تزيين بدعته قد يجعله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهب هذا (في الاصح) وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير

تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية (الا ان روى ما يقوى بدعته فيرد على)  
المذهب (المختارويه مرشح) الحافظ أبو اسحق ابراهيم بن يعقوب (الموزجاني  
شيخ) أبي داود (النسائي) في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم رافع  
عن الحق أى عن السنن صادق اللهمجة فليس فيه محيلة الآن يؤخذ من حديثه ما لا  
يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته انه وما قاله منجه لان العلة التي اها رد حديث  
الداعية وارادة فيما اذا كان ظاهر المروي وافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية  
واقه أعلم (ثم سوء الحفظ) وهو السبب العاشر من أسباب الطعن والمراد به من لم  
يرج جانب ما ينسبه على جانب خطئه وهو على قسمين (ان كان لازما) للراوى في  
جميع حالاته (ف) هو (الشاذ على رأى) بعض أهل الحديث (أو) كان سوء  
الحفظ (طارئا) على الراوى اما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها  
بان كان يعتمد ما يرجع الى حفظه فساء (ف) هذا هو (المختلط) والحكم فيه أن  
ما حدث به قبل الاختلاط اذا تم قبل واذا لم يتم توقف فيه وكذا من اشتبه الامر فيه  
وانما يعرف ذلك باعتبار الاتخذين عنه (ومتى توبع السي الحفظ بمعتبر) كان يكون  
بوقوه أو مثله لادونه (وكذا) المختلط الذى لم يتميز (المستور) الاسناد  
(المرسل) كذا (المدلس) اذا لم يعرف المحذوف منه (صار حديثهم حسنا لاذنائه  
بل) وصفه بذلك (باعتبار) المجموع من المتابع والمتابع لان مع كل واحد  
منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من المعبرين  
رواية موافقة لاحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك  
على ان الحديث محفوظ فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله أعلم ومع  
ارتقائه الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لاذنائه وربما توقف بعضهم عن  
اطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد (ثم  
الاسناد) وهو الطريق الموصلة الى المتن والتي هو غاية ما ينتهى اليه الاسناد من  
الكلام وهو (اما أن ينتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم) ويقضى لفظه اما  
(تصريحا أو حكما) ان المنقول بذلك لاسناد (من قوله) صلى الله عليه وسلم (أو) من  
(فعله أو) من (تقريره) مثال المرفوع من القول نصريحا أن يقول الصحابي سمعت

النبي صلى الله عليه وسلم يقول كذا أو حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو يقول هو أو غيره فالرسول الله كذا أو عن رسول الله أنه قال كذا أو نحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل تصرحاً أن يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذا أو يقول هو أو غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصرحاً أن يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو يقول هو أو غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر انكار ذلك ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصرحاً أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الأسرانيات ما لا مجال للاجتهاد فيه ولله تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأنخبار الأنبياء أو الآتية كاللاحم والقتل وأحوال يوم القيامة وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص وإنما كان له حكم المرفوع لأن الإخبار بذلك يقتضي خبراً به ولا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً للقاتل به ولا موقف للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان ماسمعه منه أو عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكماً أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه فدل على أن ذلك منه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه في صلاة على في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين ومثال المرفوع من التقرير حكماً أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فإنه يكون له حكم الرفع من جهة أن الظاهر اطلاع صلى الله عليه وسلم على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويسترون عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدلل بآب وأوسعيد الخدرى رضي الله عنهما على جواز العزل بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينهى عنه لنهى عنه القرآن ويأتى بتحقيق بقولي حكماً ما ورد بمصيغة الكتابة في موضع الصريح المصرحة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم كقول التابعي عن الصحابي رفع الحديث أو يرويه أو يسميه أو يبلغه أو رواه أو قد

يقتضون على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول  
 ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال تقاتلون قوما الحديث وفي كلام  
 الخطيب انه اصطلاح خاص بأهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة  
 كذا قال أكثر على أن ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذا قالوا غير  
 الصحابي فكذلك ما لم يصفها إلى صاحبها كسنة العمرين وفي نقل الاتفاق نظرف من  
 الشافعي في أصل المسئلة قولان وذهب إلى انه غير مرفوع أبو بكر الصيرفي من  
 الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية وابن خزم من أهل الظاهر واحتجوا بأن السنة  
 ترد بدين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره وأجيبوا بأن احتمال إرادة غير النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعيد وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم  
 ابن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الخجاج حين قال له ان كنت تريد السنة فمجر  
 بالصلاة قال ابن شهاب فقلت لسالم أفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل  
 يعنون بذلك الاستئذان صلى الله عليه وسلم فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل  
 المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة انهم اذا أطلقوا السنة لا يريدون  
 بذلك الاسنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول بعضهم ان كل مرفوعا لم لا يقولون  
 فيه قال رسول الله فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك تورعا واحتياطوا من هذا قول  
 أبي قلابة عن أنس من السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها بها حتى جاء في  
 الصحيح قال أبو قلابة لو شئت لقلت ان أنس رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أي لو  
 قلت لم أكذب لان قوله من السنة هذامعناه لكن إرادته بالصيغة التي ذكرها  
 الصحابي أول ومن ذلك قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالخلاف  
 في الذي قبله لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الامر والنهي وهو الرسول  
 صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال أن يكون المراد غيره كمر  
 القرآن أو الاجماع أو بعض الخلفاء أو الاستنباط وأجيبوا بأن الأصل هو الأول وما  
 عداه محتمل لكنه بالنسبة إليه مرجوح وأيضا فمن كان في طاعة رئيس اذا قال أمرت  
 لا يفهم عنه أن أمره ليس الا رئيسه وأما قوله من قال بمحتمل أن يظن ما ليس بأمر امرأ  
 فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور في ما وصرح فقال أمرنا رسول الله صلى

الله عليه وسلم بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف بالاسان فلا يعاقل  
ذلك الا بعد التحقق ومن ذلك قوله كأن فعل كذا فله حكم الرفع أيضا كما تقدم ومن ذلك  
أن يحكم الصحابي على فعل من الافعال بأنه طاعة لله أو لرسوله أو معصية كقول عمار من  
صام اليوم الذي يشك فيه فقد صمى أبا القاسم فلهذا حكم الرفع أيضا لان الظاهر أن  
ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم (أو) تنتهي غاية الاسناد (الى الصحابي  
كذلك) أى مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضى التصريح بان المنقول هو من قول  
الصحابي أو من فعله أو من تقريره ولا يجي فيه جميع ما تقدم بل معظمه والتشبيه  
لا يشترط فيه المساواة من كل جهه قولنا أن كان هذا المختصر شاملا لجميع أنواع علوم  
الحديث استعارت منه الى تعريف الصحابي ما هو فقلت (وهو من لقي النبي صلى الله  
عليه وسلم ومثابه ومات على الاسلام ولو تخطت ردة في الاصح) والمراد بالقاء ما هو  
أعم من المجالسة والمعايشة ووصول أحدهما الى الآخر وان لم يكالمه وتدخل فيه  
رؤية أحدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه أو بغيره والتعبير باللقى أولى من قول  
بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن أم مكتوم ونحوه من  
العيان وهم صحابة بلا تردد واللقى في هذا التعريف كالجنس وقولي ومثابه كالفصل  
يخرج من حصوله القاء المذكور لكن في حال كونه كافرا وقولي به فصل ثان يخرج  
من لقيه مؤمنا لكن بغيره من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بأنه سيبعث ولم  
يدرك البعثة فيه نظرو قولي ومات على الاسلام فصل ثالث يخرج من ارتد بعد أن لقيه  
مؤمنا ومات على الردة كعبد الله بن جحش وابن خطال وقول ولو تخطت ردة أى بين  
لقيه مؤمنا وبين موته على الاسلام فان اسم العصبية باق له سواء أرجع الى الاسلام  
في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعده وسواء ألقبه ثانيا أم لا وقولي في الاصح اشارة  
الى الخلاف في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن  
ارتدوا تى به الى أبي بكر الصديق أسير انعدا الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه أخته  
ولم يخاف أحد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرجه أحاديثه في المسانيد وغيرها  
(تنبيه ان أحدهما) لانفاء رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه أو قتل  
تحت رايته على من لم يلزمه أو لم يحضر معه مشهدا وعلى من كلفه يسير أو ماشاء قليلا

أورآه على بعد أوفى حال الطغوليتوان كان شرف الصبغة حاصلًا للجميع ومن ليس  
له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون في الصحابة  
لما لاوه من شرف الرؤية (ثانيهما) يعرف كونه صحابيا بالتواتر أو الاستفاضة أو  
الشهرة أو بإخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين أو بإخباره عن نفسه بأنه  
صحابي إذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد استشكل هذا الأخير جماعة  
من حيث أن دعواه ذلك نظير دعوى من قال أنا عدل ويحتاج إلى تأمل (أو) تنتهي  
غاية الاسناد (إلى التابعي وهو من إتي الصحابي كذلك) وهذا متعلق بالآتي وما ذكر  
معه إلا قيد الإيمان به فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو المختار خلافا  
لما اشترط في التابعي طول الملازمة أو صحة السماع أو التمييز وبقى بين الصحابة  
والتابعين طبقة تختلف في الحافهم بأي القسمين وهم المخضرمون الذين أدرکوا  
الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فعددهم ابن عبد البر في الصحابة  
وادعى عياض وغيره أن ابن عبد البر يقول أنهم صحابة وفيه نظر لانه أفصح في  
خطبة كتابه بأنه انما أورددهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول والصحيح  
أنهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف أن الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي  
صلى الله عليه وسلم كالنجاشي أم لا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يله  
الاسراء كشفه عن جميع من في الارض فرآهم فينبغي أن يعد من كان مؤمناً به في  
حياته اذ ذلك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وسلم  
(ف) القسم (الاول) مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي اليه غاية الاسناد  
هو (الرفوع) سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل أم لا (والثاني الموقوف) وهو  
ما ينتهي إلى الصحابي (والثالث المقطوع) وهو ما ينتهي إلى التابعي (ومن دون  
التابعي) من أتباع التابعين فمن بعدهم (فيه) أي في التسمية (مثله) أي مثل  
ما ينتهي إلى التابعي في تسمية جميع ذلك المقطوع وان شئت قلت موقوف على  
فيلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطع فالمقطع من مباحث  
الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن كما ترى وقد أطلق بعضهم هذا في موضع  
هذا وبالعكس تجوز عن الاصطلاح (ويقال للاخيرين) أي الموقوف والمقطوع

(الأثر والسند) في قول أهل الحديث هذا حديث مسند هو (مرفوع صحابي يسند ظاهره الاتصال) فقولى مرفوع كالجنس وقولى صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه الناساب فانه مرسـل أو من دونه فانه معضل أو معلق وقولى ظاهره الاتصال يخرج مظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما وجد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى ويفهم من التقيد بالظهور أن الانقطاع الخفي كنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت إقباله لا يخرج الحديث عن كونه مسند الاطباق الاثمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه الحديث عن شيخ يظهر سماعته منه وكذا شيخه عن شخص متصل الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الخطيب فقال المسند المتصل على هذا الموقوف اذا باع مسند متصل يسمى عند مسند الكن قال ان ذلك قد يأتي لكن بقله وأبعد ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للإسناد فانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعاً ولا قائل به (فان قل عدده) أى عدد رجال السند (فاما أن ينتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم) بذلك العدد القليل بالنسبة أى الى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كبير (أو) ينتهى (الى امام) من أئمة الحديث (ذى صفة علوية) كالخطاط والفقيه والضابط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح (كشعبة) ومالك والثوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم (فالأول) وهو ما ينتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم (العلو المطلق) فان اتفق أن يكون سنده صحابياً كان الغاية القصوى والا فصورة العلوية موجودة ما لم يكن موضوعاً فهو كالعدم (والثاني) العلو (النسبي) وهو ما يقل العدد فيه الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى منتهاه كثيراً وقد عظم الرغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه وانما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب الى الصحة وقلة الخطأ لانه ما من راو من رجال الاسناد الا وخطأ جاز عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مغالاة التجوز وكلما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلو كأن يكون رجاله أوثق منه أو أحفظ أو أنفع أو الاتصال فيه أظهر فلا تردد في أن النزول حينئذ أولى وأما من رجح النزول مطلقاً واخرج بان كثرة البحث تقتضى المشقة في معظم

الأخر فذلك ترجيح باهر أجني عما يتماق بالتصح والتضعيف (وفيه) أى العلو  
النسبي (الموافقة وهى الوصول الى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه) أى الطريق  
التي تصل الى ذلك المصنف العيين مناه روى البخارى عن قتيبة عن مالك حديثا فلو  
روىنا من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولوروىنا ذلك الحديث بعين من طريق  
أبى العباس السراج عن قتيبة مثلا لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا  
الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه (وفيه) أى العلو  
النسبي (البديل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك) كأن يقع لنا ذلك الاسناد  
بعينه من طريق أخرى الى القعني عن مالك فيكون القعني بدلنا بعينه قتيبة وأكثر  
ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والافاسم الموافقة والبديل واقع بدونه  
(وفيه) أى العلو النسبي (المساواة وهى استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخره)  
أى الاسناد (مع اسناد أحد المصنفين) كان يروى النسائي مثلا حديثا يقع بعينه وبين  
النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفسا يقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد آخر الى  
النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحد عشر نفسا  
فتساوى النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص  
(وفيه) أى العلو النسبي أيضا (المصاحفة وهى الاستواء مع تلي ذلك المصنف) على  
الوجه المشروح أولا وسميت مصاحفة لان العادة تجوز فى الغالب بالمصاحفة بين من تلاها  
ونحن فى هذه الصورة كأننا لقينا النسائي فكأننا مصاحفناه (ويقابل العلو باقسامه)  
الذكورة (التزول) فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام التزول  
نحو اقلان زعم ان العلو قد يقع غير تابع لتزول (فان تشارك الراوى ومن روى  
عنه فى أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل (السنن واللقى) وهو الاخذ عن الشايخ  
(فهو) النوع الذى يقال له رواية (الافران) لانه حيث يشذكون راويا عن قرينه  
(وان روى كل منهما) أى القرينين (عن الآخر) هو (المدحج) وهو أخص  
من الاول فكل مدحج اقران وليس كل اقران مدحجا وقد صنف الدارقطني فى ذلك  
وصنف أبو الشيخ الاصمغانى فى الذى قبله واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا  
منهما راوى عن الآخر فهل يسمى مدحجا فيه بحث والظاهر لانه من رواية الا كابر



من الاصغر والتدريج مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضى أن يكون ذلك مستويا من  
 الجانبين فلا يجي فيه هذا (وان روى) الراوى (عن) هو (دونه) في السن أوفى  
 الاقنى أوفى المقدار (هـ) هذا النوع هو رواية (الاكبر عن الاصغر ومنه) أى من جملة  
 هذا النوع وهو أنخص من مطلقه رواية (الاباء عن الابناء) والصحابة عن التابعين  
 والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك (وفى عكسه كثرة) لانه هو الجادة المساوكة الغالبة (ومنه)  
 من روى عن أبيه عن جده) وفائدة معرفة ذلك التمييز مراتبهم وتنزيل الناس  
 منازلهم وقد صنف الخطيب فى رواية الاباء عن الابناء تصنيفا وأفرادا لطيفا فى  
 رواية الصحابة عن التابعين وجمع الحفاظ صلاح الدين العلائى من المتأخرين مجلدا  
 كبيرا فى معرفة من روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه أقساما  
 فنه ما يعود الضمير فى قوله عن جده على الراوى ومنه ما يعود الضمير فيه على أبيه وبين  
 ذلك وحقيقه ونحوه فى كل ترجمة حديثا من مرويه وقد خلصت كتابه المذكور وزدت  
 عليه تراجم كثيرة جدا وأكثرت ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الاباء بأربعة  
 عشر أباً (وان اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما) على الآخر (فهو)  
 السابق والاخر (ق) وأكثرت ما وقع عليه من ذلك ما بين الراويين فيه فى الوفاة مائة  
 وخمسون سنة وذلك أن الحفاظ السلفى يسمع منه أبو على البرذاني أحد مشايخه حديثا  
 ورواه عنه ومات على رأس الخمسمائة ثم كان آخر أصحاب السلفى بالسماع سبطه  
 أبا القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة ومن قديم ذلك أن  
 البخارى حدث عن تلميذه أبي العباس السراج شيا فى التاريخ وغيره ومات سنة ست  
 وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن السراج بالسماع أبو الحسين الخفاف ومات  
 سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وغالب ما يقع من ذلك ان المسموع منه قد يتأخر بعد  
 موت أحد الراويين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه  
 دهرا طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله الموفق (وان روى) الراوى  
 (عن اثنين متفقى الاسم) أو مع اسم الاب أو مع اسم الجد أو مع النسبة (ولم يمتز) بما  
 يخص كلا منهما فان كانا متفقين لم يضر ومن ذلك ما وقع فى البخارى فى روايته عن أحمد  
 غير منسوب عن ابن وهب فانه اما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد بن

مشوب عن أهل العراق فإنه ما محمد بن سلام أو محمد بن يحيى التهملي وقد استوعبت  
 ذلك في مقدمة شرح البخاري ومن أواد ذلك ضابطا كلما يجازيه أحدهما عن الآخر  
 (في اختصامه) أي الشيخ المروى عنه (بأحدهما يتبين المجهل) ومن لم يتبين ذلك  
 أو كان مختصا به ما مما فاشكاه شديد فيرجع فيه إلى القرآن والنظر الغالب (وان)  
 روى عن شيخ حديثنا (بعد الشيخ مرويه) فإن كان (جزيا) كأن يقول كذب علي  
 أو ما رويت هذا أو نحو ذلك فإن وقع منه ذلك (رد) فإن الخبر لكذب واحد منهما  
 لا بعينه ولا يكون ذلك فادحافي واحد منهما التعارض (أو) كان مجده (احتمالا)  
 كان يقول ما أذكر هذا أولا أعرفه (قبل) ذلك الحديث (في الأصح) لأن ذلك يحمل  
 على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث بحيث إذا  
 ثبت أصل الحديث ثبتت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه موثوقاً  
 في التحقق وهذا متعقب فإن عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم علم الأصل لا ينافيه  
 فالمثبت مقدم على النافي وأما قياس ذلك بالشهادة فطاسد لأن شهادة الفرع لا تسمع  
 مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية فافترقا (وفيه) أي في هذا النوع صنف  
 المدارق على كذب (من حديثي) وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون  
 كثير منهم حديثاً واحداً فلما عجزت عليهم لم يتذكر وهما لكنهم لا يعتمدون على  
 الرواية عنهم صاروا يروون ما عن الذي رواها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي  
 صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد  
 المروزي حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلاً فسألته  
 عنه فلم يعرفه فقلت إن ربيعة حدثني عنك بكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني  
 ربيعة عني إني حدثته عن أبيه ونظائره كثيرة (وان اتفق الرواة) في إسناد من  
 الأسانيد (في صيغ الأداة) كسمعت فلاناً قال سمعت فلاناً أو حدثنا فلان قال حدثنا  
 فلان وغير ذلك من الصيغ (أو غيرها من الحالات) القولية كسمعت فلاناً يقول أشهد  
 بالله لقد حدثني فلان الخ أو الفعلية كقوله دخلنا على فلان فأطعمنا ثم الخ أو القولية  
 والفعلية معاً كقوله حدثني فلان وهو آخذ بـ (لحيته) قال آمنت بالقدر الخ (فهو  
 المسلسل) وهو من صفات الإسناد وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد كحديث

الجمهور والان كنهه منه اجازة (و) كذا شرطوا الاذن بالرواية (في الاعلام)  
وهو أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأني أروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كنهه منه  
اجازة (والاجازة بذلك كالاجازة العامة) في المجازة لافي المجازية كان يقول أجزت  
لجميع السليين أولن أدرك حياتي أولاهل الاقليم الفلاني أولاهل البلد الفلانية  
وهو أقرب إلى العصة لقرب الانحصار (و) كذا الاجازة (للمجهول) كان يكون  
مبهما أو مهمل (و) كذا الاجازة (للمعذور) كان يقول أجزت لن سيولد فلان وقد  
قبل ان عطفه على موجود مع كان يقول أجزت لن ولن سيولد لك والاقرب عدم  
العصة أيضا وكذلك الاجازة لوجود أو معدوم علفت بشرط مشيئة الغير كان يقول  
أجزت لك ان شاء فلان أو أجزت لن شاء فلان لأن يقول أجزت لك ان شئت وهذا  
(على الاصح في جميع ذلك) وقد جوز الرواية بجميع ذلك سوى المجهول عالم يقين  
المراد منه الخطيب وسماه عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعذور من  
القضاء أبو بكر بن أبي داود وأبو عبد الله بن مندم واستعمل المعلقة منهم أيضا أبو بكر  
ابن أبي خيثمة وروى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الخطاط في كتاب ورتبهم  
على حروف المعجم لكثرتهم وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة  
الخاصة المعينة تختلف في صحتها باختلاف اقوال عند القضاة وان كان العمل استقر على  
اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال  
المذكور فانهم اترد اضعافا لكتفي بالجملة نسيم من اراد الحديث معضلا والله أعلم والى  
هنا انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء (ثم الروايات انطلقت أسماءهم وأسماء  
آبائهم فصاعدا واختلفت أعضاؤهم) سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أم أكثر وكذلك  
اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة (فهو) النوع الذي يقال له (المتفق  
والمتفرق) وفائدة معرفته خشية أن يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف فيه  
الخطيب كتابا بالاول وقد نظمته وزد عليه أشياء كثيرة وهذا عكس ما تقدم من النوع  
لمسمى بالمهمل لانه يخشى مضاف يظن الواحد اثنين وهذا يخشى منه أن يظن الاثنان  
واحدا (وان اتفقت الاسماء خطيا واختلفت نطقا) سواء كان مرجع الاختلاف النقط  
أم الشكل (فهو المؤلف والمختلف) ومعرفة من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن

الديني أشد التحصيف ما يقع في الاسماء ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس  
 ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده وقد صنف فيه أو أحد العسكري لكنه أضافه إلى كتاب  
 التحصيف ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشتبه  
 الاسماء وكتابا في مشتبه النسبة وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتابا فلا ثم جمع الخطيب  
 ذيلًا ثم جمع الجميع أبو نصر بن ماكولا في كتابه الاكمل واستدرك عليهم في كتاب  
 آخر جمع فيه أو هلمهم وبينها وكتاب من أجمع ما جمع في ذلك وهو عدة كل محدث  
 بعده وقد استدرك عليه أبو بكر بن نقطة ما فات أو تجدد بعده في مجلد ضخم ثم ذيل  
 عليه منصور بن سالم بفتح السين في مجلد اعلى وكذلك أبو حامد بن الصاوئي وجمع  
 الذهبي في ذلك كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثرت فيه الغلط والتحصيف  
 المبين لموضوع الكتاب وقد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميت به تبصير المنتبه بغير  
 المشبه وهو مجلد واحد فضبطه بالحروف على الطريقة المرضية وزدني عليه شيئا كثيرا  
 مما أهمله أولي يفت عليه والله الحمد على ذلك (وان اتفقت الاسماء) خطأ ونطاقا  
 (واختلفت الآباء) نطقا مع ائتلافهما خطأ كعمد بن عقيل بفتح العين ومحمد بن  
 عقيل بضمها الأول يساوي والثاني فرابي وهما مشهوران وطبقتاهما تقاربة  
 (أو بالعكس) كان تختلف الاسماء نطقا وائتلاف خطأ وتتفق الآباء خطأ ونطاقا  
 كشرج بن النعمان وشرج بن النعمان الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي  
 يروي عن علي رضي الله عنه والثاني بالسين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخاري  
 (فهو) النوع الذي يقال له (المشبه) وكذلك وقع بقية الاتفاق في الاسم واسم الأب  
 والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المشابه ثم ذيل  
 هو عليه أيضا بما فات أولاه وهو كثير الفائدة (ويتركب منه ومما قبله أنواع منها أن  
 يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب مثلا (الافى حرف أو حرفين) فأكثر  
 من أحدهما أو منهما وهو على قسمين إما أن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد  
 الحروف ثابت في الجهتين أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض  
 الاسماء عن بعض فن أمثلة الأول محمد بن حنان بكسر المهملة وفوقين بينهما ألف وهم  
 جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو ثم العتافي شيخ البخاري ومحمد بن سيار بفتح المهملة

وتشديد الياه تختانية بعد الالف وراهم أيضا جماعة منهم الجاهي شيخ عمر بن يونس  
ومنها محمد بن حنين بضم المهملة وفوقين الاولى مفتوحة بينهما ياه تختانية تابعي يروي عن  
ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير بالجيم بعدها ياهم وحدوثا خروا وهو محمد بن جبير بن  
معظم تابعي مشهور أيضا ومن ذلك معروف بن واصل كوفي مشهور ومعارف بن واصل  
بالطاء بدل العين شيخ آخر يروي عنه أبو حذيفة النهدي ومنه أيضا أحمد بن الحسين  
صاحب ابراهيم بن سعد وأخرون وأحمد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياه تختانية  
وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله بن محمد البكندى ومن ذلك أيضا الحسن بن ميسرة  
شيخ مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي الاول  
بالحاء المهملة والفاء بعدها صادمهملثة والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاه ثم را ومن  
أمثلة الثاني عبد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جده عبد ربه  
وزاوى حديث الوضوء واسم جده حفص وهما أنصار يان وعبد الله بن يزيد بن يادة ياه  
في أول اسم الاب والراى مكسورة وهم أيضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى  
أباموسى وحديثه في الصحيحين والقارى له ذكر في حديث عائشة وقد رجع بعضهم أنه  
الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم النون  
وفتح الجيم وتشديد الياه تابعي معروف يروي عن علي رضي الله عنه (أو) يحصل  
الاتفاق في الخط والنطاق لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه (بالقديم والتأخير)  
اما في الاسمين جملة (أونحو ذلك) كان يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في  
بعض حروفه بالنسبة الى ما يشبهه به مثال الاول الاسود بن يزيد بن ياد بن الاسود  
وهو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد بن ياد بن عبد الله ومثال الثاني أيوب بن سيار  
وأيوب بن سيار الاول مدني مشهور راس القوي والآخر مجهول (ساعة ومن المهم)  
عند الحديثين (معرفة طبقات الرواة) وفائدته الامن من تدخل المشتبهين وامكان  
الاطلاع على تلبس التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنينة والطبقة في  
اصطلاحهم مبارزة عن جماعة اشتر كوا في السن ولقاء المشايخ وقد يكون الشخص  
الواحد من طبقتين باعتبار بن كاس بن مالك رضي الله عنه فانه من حيث ثبوت محبته  
لنبي صلى الله عليه وسلم يرد في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن يرد في طبقة

من بعدهم فنظر الى العصابة باعتبار العصبية جعل الجميع طبقة واحدة كصنع ابن  
حيات وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق الى الاسلام أو شهو المشاهد  
الفاضلة جعلهم طبقة ات والى ذلك جنح صاحب الطبقات أبو عبد الله محمد بن سعد  
البغدادي وكتابه أجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد العصابة وهم التابعون من  
نظر اليهم باعتبار الاختدع عن بعض العصابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كصنع ابن  
حيات أيضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد ولكل منهما وجه  
(و) من المهم أيضا معرفة (مواليهم ووفيلتهم) لان معرفة تهما يحصل الامن من  
دعوى المدي لقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك (و) من المهم أيضا معرفة  
(بلدانهم) وأوطانهم وفائدته الامن من تداحل الاسمين اذا اتفقا لكن اختلفا  
بالنسبة (و) من المهم أيضا معرفة (أحوالهم تعديلا وتجريحا وجهالة) لان الراوى  
اما أن تعرف عدالته أو يعرف فسقه أولا يعرف فيه شيء من ذلك (و) من أهم ذلك بعد  
الاطلاع معرفة (مراتب الجرح) والتعديل لانهم قد يجرحون الشخص بما  
لا يستلزم رد حديثه كما وقد بينا أسباب ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة وتقدم  
شرحها مفصلا والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب  
والجرح مراتب (وأسوأها الوصف) بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير  
(بافعل كاذب الناس) وكذا قولهم اليه المنتهى في الوضع أو هو ركن الكذب  
وتخوذلك (ثم دجال أو وضاع أو كذاب) لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنها  
دون التي قبلها (وأسهلها) أى الالفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان (لين أو سيئ  
الحفظ أو قبيح) أدنى (مقال) وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى قولهم  
متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو باس  
بأقوى أو فيه مقال (و) من المهم أيضا معرفة (مراتب التعديل وأرفعها الوصف)  
أيضا بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير (بافعل كالوثق الناس) أو أثبت  
الناس أو اليه المنتهى في الثبوت (ثم مائتا كد بصفة) من الصفات الدالة على التعديل  
(أو صفتين كثرة ثقة) أو ثبت ثبت (أو ثقة حافظ) أو عدل ضابطا أو نحو ذلك  
(وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشخب) ويروى حديثه يعتبر به ونحو

ذلك وبين ذلك مراتب لا تحصى وهذه أحكام تتعلق بذلك ذكرتها لتكملة الفائدة  
 فأقول (تقبل التزكية من عارف بأسبابها) لاسيما غير عارف لثلاثين كى بمجرد ما يظهر له  
 ابتداء من غير مملوك أو استأجر (ولو) كانت التزكية صادرة (من) مملوك (واحد  
 على الأصح) خلافا لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين الحاقا لها بالشهادة في الأصح  
 أيضا والفرق بينهما أن التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع  
 من الشاهد عند الحيا كم فافترا ولو قيل يحصل بين ما إذا كانت التزكية في الراوى  
 مستند فمن المزكى إلى اجتهاده أو إلى النقل عن غيره لكان مجعلا لأنه ان كان الأول  
 فلا يشترط العدد أصلا لأنه حيثئذ يكون بمنزلة الحيا كم وان كان الثاني فيجوز فيه  
 الخلاف ويتبين أنه أيضا لا يشترط العدد لأن أصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا  
 ما تفرع عنه والله أعلم وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ فلا  
 يقبل جرح من أقرط فيه جرح بما لا يقتضى رد حديث المحدث كما لا يقبل تزكية من  
 أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية وقال النهي وهو من أهل الاستقرار التام في نقد  
 الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيقه - عيب ولا على تضعيف  
 ثقة اهـ ولهذا كان مذهب الناس أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على  
 تركه وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فإنه ان عدل بغير  
 تثبت كان كالنبت حكما ليس بثابت فيحشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو  
 يظن أنه كاذب وان جرح بغير تحرر أقدم على الطعن في مسلم يرى عن ذلك ووجهه يجسم  
 سوءه يبقى عليه عاره أبدا ولا آفة تدخل في هذا من الهوى والغرض الفاسد  
 وكلام المتقدمين سالم من هذا عابا ولا من الخلفاء في العقائد وهو موجود كثير أقدم  
 وحديثا ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية  
 المبتدعة (والجرح مقدم على التعديل) وأطلق ذلك جماعة ولكن محله (ان  
 صدر مينا من عارف بأسبابه) لأنه ان كان غير مفسر لم يقدح فحين ثبت عدله وان  
 صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضا (فان خلا) الجرح (عن تعديل قبل)  
 الجرح فيه (بجملا) غير مبين السبب اذا صدر من عارف (على المختار) لأنه اذا لم  
 يكن فيه تهمة - ذيل فهو - من المجهول واعمال قول الجرح أول من اهماله ومال ابن

إلى صلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه (فصل و) من المهم في هذا الفن (معرفة  
 كنى المسعين) ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكنياً  
 لثلاثين أنه آخر (و) معرفة (أسماء المكنين) وهو عكس الذي قبله (و)  
 معرفة (من اسمه كنيته) وهم قليل (و) معرفة (من اختلف في كنيته) وهم كثير (و)  
 معرفة (من كثرت كناه) كابن جريح له كنيستان أبو الوليد وأبو خالد (أو) كثرت  
 (نقوته) وألقابه ومعرفة (من وافقت كنيته اسم أبيه) كابن اسحق إبراهيم بن  
 اسحق المدني أحد اتباع التابعين وفائدة معرفة نفي القلط عن نسبه إلى أبيه قال  
 آباء ابن اسحق فنسب إلى التميمي وإن الصواب أما أبو اسحق (أو بالهكس)  
 كما اسحق بن أبي اسحق السبيعي (أو) وافقت (كنيته كنية زوجته) كابن أيوب  
 الانصاري وأم أيوب صحابيان مشهوران أو وافق اسم شخصه اسم أبيه كالريبع بن  
 أنس عن أنس هكذا يأتي في الروايات فيظن أنه يروى عن أبيه كلوقع في الصحيح عن  
 عامر بن سعد عن سعد وهو أبو مولى أنس شيخ الريبع والله بل أبو بكرى وشيخه  
 أنصاري وهو أنس بن مالك الصابي المشهور وليس الريبع المذكور من أولاده (و)  
 معرفة (من نسب إلى غير أبيه) كالقنادين الأسود نسب إلى الأسود الزهري لكونه  
 تبناه وانما هو مقادير عمر وأول أمه كائن عليه هو اسم جميل بن إبراهيم بن مقسم أحد  
 الثقات وعليه اسم أمه اشتهر بها وكان لا يحب أن يقال له ابن عليه لهذا كان يقول  
 الشافعي أما اسم جميل الذي يقال له ابن عليه (أو) نسب (إلى غير ما سبق إلى الفهم)  
 كالحداد ظاهراً أنه منسوب إلى صناعاتها أو بيعها وليس كذلك وانما كان يجالسهم  
 فنسب إليهم وكسمايمان التيمي لم يكن من بني التيم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب إلى  
 جده فلا يؤمن التباسه عن وافق اسمه واسم أبيه اسم الجد المذكور (و)  
 معرفة (من اتفق اسمهم واسم أبيهم جده) كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن  
 أبي طالب رضي الله عنه وقد وقع أكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق  
 الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعداً كابن الهيثم الكندي هو زيد بن الحسن  
 ابن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن (أو) يتفق اسم الراوي (واسم شيخه وشيخ  
 شيخه) فصاعداً كعمران عن عمران عن عمران الأول يعرف بالتصير والثاني أبو رجاء



الطاردي والثالث ابن حسين الصافي رضى الله عنه وكسليمان عن سليمان  
 عن سليمان الاول ابن أحمد بن أيوب الطبراني والثاني ابن أحمد الواسطي والثالث ابن  
 عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرجيسل وقد يقع ذلك الراوى وشيخه معا  
 كابي العلاء الهمداني الطار مشهور بالرواية عن أبي علي الاصماني الحداد وكل  
 منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد فاتفقا في ذلك  
 وافترا في الكنية والنسبة الى البلد والصناعة وصنف فيه أبو موسى المديني جزأ حافلا  
 (د) معرفة (من اتفق اسم شيخه والراوى عنه) وهو نوع لطيف لم يتعرض له  
 ابن الصلاح وفائدته رفع اللبس عن من نقل أن فيه تكرارا أو انقلابا في أمثله  
 البخارى روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم الفراهيدى البصرى  
 والراوى عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع لعبد بن جيد أيضا روى  
 عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذه الترجمة بعينها  
 ومنها يحيى بن أبي كثير روى عن هشام وروى عنه هشام فشيخه هشام بن عمرو وهو  
 من أقرانه والراوى عنه هشام بن أبي عبد الله المستوفى ومنها ابن جرير  
 روى عن هشام وروى عنه هشام فالاعلى ابن عمرو والادنى ابن يوسف الصنعاني  
 ومنها الحسن بن صتيق وروى عن ابن أبي ليسلى وروى عنه ابن أبي ليسلى فالأعلى  
 عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور وأمثله كثيرة (د) من المهم في هذا  
 الفن (معرفة الاسماء المجردة) وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد  
 كابن سعد في الطبقات وابن أبي خيثمة والبخارى في تاريخهم وابن أبي حاتم في الجرح  
 والتعديل ومنهم من أفرد الثقات كالجلي وابن حبان وابن شاهين ومنهم من أفرد  
 المجرحين كابن عدى وابن حبان أيضا ومنهم من تقيده بكتاب مخصوص كرجال  
 البخارى لابن نصر الكلاباذى ورجال مسلم لابن بكر بن منجويه ورجالهما معا  
 لابن الفضل بن طاهر ورجال أبي داود لابن علي الجبائي ورجال الترمذى ورجال  
 النسائي لجامعة من المغاربة ورجال السنة الصيحين وأبي داود الترمذى والنسائي  
 وابن ماجه لعبد الغنى المقدسى في كتابه الاكمال ثم هذبه المزني في تهذيب الكمال  
 وقد تلخصه وزدت عليه أشياء كثيرة تسمى تهذيب التهذيب وجامعة ما شئت عليه من

التي يأتى قدر تلك الأصل (د) من المهم أيضا معرفة الاسماء (المفردة) وقد  
صنف فيها الحافظ أبو بكر أحمد بن هرون البرذنجي فذكر أشباه تعقبوا عليه بعضها  
من ذلك قوله صفدي بن سنان أحد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد تبدل سينها مهملة  
وسكون الغين المججمة بعد هذا المهملة ثم جاء كاه النسب وهو اسم علم بلفظ النسب  
وليس هو فردا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم صفدي الكوفي وثقه ابن معين  
وفرق بينه وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صفدي بن عبد الله يروي  
عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ اه وأظنه هو الذي ذكره ابن أبي حاتم  
وأما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فانما هو الحديث الذي ذكره وليست الآفة منه  
بل هي من الراوى عنه عنبسة بن عبد الرحمن والله أعلم ومن ذلك سند المهملة والنون  
بورن جعفر وهو مولى زنباع الجذامي له حصة ورواية والمشهور أنه يكنى أبا عبد الله  
وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما علم لكن ذكر أبو موسى في الذيل على معرفة الصحابة  
لابن منده سنداً أبو الأسود وروى له حديثاً وتعقب عليه ذلك فانه هو الذي ذكره  
ابن منده وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة  
الذين نزلوا مصر في ترجمة سند مولى زنباع وقد حورت ذلك في كتابي في الصحابة  
(د) كذا معرفة (الكشي) المجردة (واللقاب) وهي تارة تكون بلفظ الاسم  
وتارة بلفظ الكنية وتقع نسبة الى عاهة أو حرف (و) كذا (الانساب) هي تارة  
تقع الى القبائل وهو في المتقدمين أكثر بالنسبة الى المتأخرين (و) تارة الى  
الايوان وهذا في المتأخرين أكثر بالنسبة الى المتقدمين وبالنسبة الى الوطن أعم  
من أن يكون (بلداً أو ضياعاً أو سككاً أو مجاورته) تقع (الى المصانع) كالخياط  
(والحرف) كالبراز (ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد تقع) الانساب  
(القبايا) كالحسين بن محمد القطواني كان كوفياً ولقب القطواني وكان يغضب منها (و)  
من المهم أيضاً (معرفة أسباب ذلك) أي الالقاب والنسب التي باطنها على خلاف  
ظاهرها (ومعرفة الموالى من أعلى ومن أسفل بالرق أو بالخلف) أو بالاسلام لان كل  
ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف تمييز ذلك بالاتصاف به (ومعرفة الاخوة  
والاخوات) وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المديني (و) من المهم أيضاً معرفة أدب

الشيخ والطالب) ويشتركان في تصحيح النية والتطهير من أعراض الدينلو تحسين الحال  
 وينفرد الشيخ بان يسمع اذا احتج اليه ولا يحدث بيلديه، أولى منه بل يرشد اليه  
 ولا يترك اسماع أحد لنية فاسدة وأن يتطهرو ويجلس بوقار ولا يحدث فاعثا  
 ولا يعمل ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وأن يحسن عن التحديث اذا خشي  
 التغير والنسيان لمرض أو هرم واذا اتخذ مجلس الاملاء أن يكون له مسئل يقظ  
 وينفرد الطالب بان يوقر الشيخ ولا يضجره ويرشد غيره لما سمعه ولا يدع الاستفادة  
 لحياه أو تكبر ويكتب ما سمعه تاما ويعتني بالتقييد والضبط ويذاكر بمحفوظه ليرسخ  
 في ذهنه (و) من المهم أيضا معرفة (سن التحمل والاداء) والاصح اعتبار سن التحمل  
 بالتمييز هذا في السماع وقد جرح عادة المحدثين باحضارهم الاطفال بمجالس الحديث  
 ويكتبون لهم أنهم حضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة المسمع والاصح في سن الطالب  
 بنفسه أن يتأهل لذلك ويصح تحمل الكافر أيضا اذا أداه بعد اسلامه وكذا الفاسق  
 من باب أولى اذا أداه بعد توبته وثبت عدالتهم أما الاداء فقد تقدم أنه لا اختصاص  
 له بزمان معين بل يقيد بالاحتياج والتأهل لذلك وهو يختلف باختلاف الأشخاص  
 وقال ابن خلاد اذا بلغ الحسين ولا ينكر عند الاربعين وتعتب بمن حدث قبلها كمالك  
 (و) من المهم معرفة صفة (كتابة الحديث) وهو أن يكتب بمبينا مفسرا وبشكل  
 المشكل منه ويتعاطى ويكتب الساقط في الحاشية البنية ما دام في السطر بقيه لا فني  
 البسرى (و) صفة (عرضه) وهو مقابلته مع الشيخ المسمع أو مع ثقة غيره أو مع نفسه  
 شيئا فشيئا (و) صفة (سماعه) بان لا يتشاغل بما يحل به من نسيج أو حديث أو نعام (و)  
 صفة (اسماعه) كذلك وان يكون ذلك من أصله الذي يسمع فيه أو من فرع قول  
 على أصله فان تمذوقه ليحبره بالاجازة لما خالف ان خالف (و) صفة (الرحلة فيه) حيث  
 يتبدى بحديث أهل بلده فيستوجهه ثم رحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده ويكون  
 اعتناؤه بتكثير المجموع أولى من اعتناؤه بتكثير الشيوخ (و) صفة (تصنيفه) وذلك  
 اما (على المسانيد) بان يجمع مسند كل صحابي على حدة فان شاعرتبه على سوابقهم  
 وان شاعرتبه على حروف المعجم وهو أسهل تناولا (أو) تصنيفه على (الابواب) الفقهية  
 أو غيره بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه ثابتا أو نفيها والاولى أن

يقتصر على ما صح أو حسن فإن جمع الجميع ظليين على الضعف (أو) تصنيفه على  
 (العلل) فيذكر المتن وطرقه ويبين اختلاف نقله والاحسن أن يرتبها على الأبواب  
 ليسهل تناولها (أو) يجمعه على (الأطراف) فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته  
 ويجمع أسانيد أمام متوعدا وأما مقيدا بكتب مخصوصة (و) من المهم (معرفه سبب  
 الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء) الحنبلي وهو  
 أبو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أن بعض أهل عصره  
 سارع في جمع ذلك وكأنه ما رأى تصنيف العكبري المذكور (وصنفوا  
 في غالب هذه الأنواع) على ما أشرنا إليه غالبا (وهي) أي هذه  
 الأنواع المذكورة في هذه الخاتمة (تقل محض ظاهرة التعريف  
 مستغنية عن التمثيل) وصرها مستعمر (ظفر أجمع لها  
 مبسوطاتها) ليحصل الوقوف على حقائقها والله  
 الموفق والهادي لا اله الا هو عليه توكلت  
 واليه أنيب وحسبنا الله ونعم الوكيل  
 وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه

وسلم  
 ثم



(يقول راجي غفران المساوي \* محمد الزهري الغمراوي)

أما بعد جد ذي الجلال المسند إليه كل حسن وفضل ثم تعقبه بموصول الصلاة  
والتسليم على روحه المهداة بمسلسل الدين القويم وعلى آله ذوي الشرف  
الصحيح وصحبه الخائزين من الكمالان كل خلق رجيح فقد تم طبع شرح تجنية  
الفكر في مصطلح أهل الآثار لآمام عصره وناقد زده من إليه المرجع في علوم  
الحديث وتحت علمه في هذه الفنون يستظل في القديم والحديث العلامة  
أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني رحمه الله رحمة يبلغها من الرضا  
جميع الاماني وذلك بالطبعة الميمية بمصر المحروسة المحمية بجوار  
سيدي أحمد المردير قريبا من الجامع الأزهر المنير إدارة  
المفتقر لغوره القدير أحمد البابي الحلبي ذي  
الجز والتفسير وذلك في شهر رجب

سنة ١٣٠٨ هجرية على

صاحبها أذكى الصلاة

وأتم التحية

آمين

(فهرست شرح نخبه الفکر فی مصطلح أهل الأثر)

صفحة

- ٢ نخبه الكتاب
- ٣ مطلب فی بیان الخبر وتقسیم طرقه
- ٤ مطلب فی بیان التواتر
- ٥ فائده من ابن الصلاح
- ٥ مطلب فی بیان المشهور
- ٥ مطلب فی بیان العزیز
- ٦ مطلب فی بیان الغریب
- ٨ مطلب ثم الغرابة اما أن تكون الخ
- ٨ مطلب فی بیان أخبار الآحاد
- ١٥ مطلب ثم المقبول ان سلم من المعارضة الخ
- ١٦ مطلب ثم الردود اما أن يكون الخ
- ١٧ مطلب فی بیان المرسل
- ١٩ مطلب ثم الطعن اما أن يكون الكذب الراوی الخ
- ١٩ مطلب بیان الموضوع
- ٢٠ مطلب فی بیان المتروک والمنکر
- ٢١ مطلب ثم الخافه ان كانت الخ
- ٢٢ مطلب ثم الخفاء وسببها الخ
- ٢٤ مطلب ثم البرءة اما بکفر الخ
- ٢٨ مطلب فی بیان حقیقة الصحابی
- ٢٨ تنبيهان
- ٢٩ مطلب فی بیان المرفوع والوقوف والمقطوع
- ٣٣ مطلب وان اشترک اثنان عن شیخ الخ

صيفة

٣٣ مطلب وان اتفقت الرواة في صيغ الاداء الخ

٣٤ مطلب وصيغ الاداء مبهمة وحدثت الخ

٣٤ تنبيه

٣٦ مطلب ثم الرواة ان اتفقت اسماءهم

٣٧ مطلب وان اتفقت الاسماء واختلفت الاءاء الخ

٣٨ خاتمة من المهم الخ

٣٩ مطلب بيان مراتب الجرح

٣٩ مطلب بيان مراتب التعديل

٤٠ مطلب والجرح مقدم على التعديل

٤١ فصل ومعرفة كنى المسمين الخ

(ت)







